

القرار ١٩٦٩ (٢٠١١)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٤٨٧، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، ولا سيما قراراته ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، و ١٦٧٧ (٢٠٠٦)، و ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، و ١٧٠٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٢ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٧ (٢٠٠٩)، و ١٩١٢ (٢٠١٠)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (S/2011/32)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بسيادة تيمور - ليشتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وتعزيز الاستقرار في البلد على الأجل الطويل،

وإذ يحيط علماً بالاستقرار العام الذي تحقق بفضل التحسينات الإضافية التي أدخلت على الوضع السياسي والأمني، وإذ يرحب بالالتزام القوي من جانب جهات القيادة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تيمور - ليشتي بتعزيز الحوار الوطني والمشاركة السلمية والشاملة في العمليات الديمقراطية، والجهود المتواصلة التي تبذلها للتشجيع على استمرار السلام والاستقرار والوحدة،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز التعاون والحوار فيما بين السلطات المحلية والوطنية، بسبل منها المشاورات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن الخطط الإنمائية التي وضعتها الحكومة لعام ٢٠١١، وإذ يشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد،

وإذ يرحب أيضا بالجهود التي تبذلها القيادة السياسية في تيمور - ليشتي من أجل إتاحة الفرص لجميع الأحزاب السياسية حتى تقدم مساهمات في القضايا محل الاهتمام الوطني، حسب ما يتبين من المؤتمر الختامي لحوار الوفاق الوطني بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة احترام استقلالية الجهاز القضائي، **وإذ يشدد** على ضرورة مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، مع الاعتراف باستمرار النقص الشديد في موارد النظام القضائي، **وإذ يشجع** القيادة في تيمور - ليشتي على مواصلة بذل المزيد من الجهود من أجل تحديد المسؤولية عن الجرائم الجسيمة، بما فيها الجرائم التي ارتكبت أثناء أزمة عام ٢٠٠٦، حسب ما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة،

وإذ يرحب بشروع برلمان تيمور - ليشتي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في المداولات الخاصة بمشاريع القوانين المتعلقة بالتعويضات، وبإنشاء مؤسسات تخلف لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة، عملا بالقرار الذي اتخذته برلمان تيمور - ليشتي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، **وإذ يشجع** على تحقيق مزيد من التقدم نحو وضع هذا التشريع في صيغته النهائية،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تعزيز القدرات في قطاعي العدالة والإصلاحات، الأمر الذي أدى إلى تعزيز فرص الاحتكام إلى القضاء، وتقليص عدد قضايا الملاحقة الجنائية التي لم يبت فيها بعد، وتحسين الهياكل الأساسية للسجون، فضلا عن سن تشريعات هامة، مثل القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي،

وإذراكا منه للخطوات التي اتخذتها حكومة تيمور - ليشتي لمواصلة تعزيز القدرات المؤسسية للجنة مكافحة الفساد ولجنة الخدمة المدنية وفعاليتهما، ولترسيخ الدعم على نطاق واسع لاتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، **وإذ يؤكد** على أهمية وجود قوانين ومؤسسات وآليات ومعايير فعالة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والكفاءة في الإدارة العامة، بالنسبة لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد على الأجل الطويل،

وإذ يرحب ببدء العمل بآلية ذات ملكية مشتركة للتخطيط لعملية الانتقال وتنفيذها، بما في ذلك عقد الاجتماع الأول للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية والاتفاق على إنشاء سبعة من أفرقة العمل الفنية المشتركة، **وإذ يشدد** على أهمية أن تسير هذه العملية بطريقة تدعم الأولويات والاهتمامات الوطنية،

وإذ يرحب بإحراز مزيد من التقدم نحو استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي (الشرطة الوطنية) الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية الكاملة عن أعمال الشرطة،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التنفيذ الكامل لـ "الاتفاق المتعلق بإعادة الأمن العام واستتبابه في تيمور - ليشتي والمساعدة على إصلاح الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الداخلية وإعادة تنظيمهما وإعادة بنائهما"، المبرم بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،
وإذ يعرب عن القلق إزاء اعتماد حكومة تيمور - ليشتي لما عدده ٥٢ ضابطاً من ضباط الشرطة الوطنية يواجهون اتهامات تأديبية وجنائية خطيرة،

وإذ يشير إلى استمرار الحاجة إلى تقديم الدعم لمواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وبناء قدراتها، ولا سيما من خلال نقل المهارات اللازمة لتلبية الطلبات القائمة، بعد استئنافها للمسؤوليات المتعلقة بأعمال الشرطة في جميع المناطق والوحدات،

وإذ يعرب عن دعمه الكامل للدور الذي تؤديه قوات الأمن الدولية في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي والبعثة في مجال استتباب القانون والاستقرار، استجابة لطلبات حكومة تيمور - ليشتي،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز من جانب حكومة تيمور - ليشتي في تحقيق نمو اقتصادي قوي وتنمية اقتصادية - اجتماعية قوية، بما شمل تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر والنهوض بمؤشرات التنمية البشرية، مع الإقرار بالتحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتحقيق نمو مستدام يشمل الجميع، وبخاصة من خلال تعزيز التنمية الريفية، والقطاع الخاص، وإيجاد فرص العمل، وخصوصاً للشباب، وعن طريق تنظيم سندات الأراضي والممتلكات وملكيته،

وإذ يرحب أيضاً بالتزام حكومة تيمور - ليشتي بتعزيز أهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأعمال التي تقوم بها في هذا الصدد، بما في ذلك التدابير المتخذة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني، ولا سيما التدابير المتعلقة بتنفيذ القانون الجديد لمكافحة العنف العائلي، وعمل وحدات الشرطة الوطنية المعنية بالضعفاء، وغير ذلك من التدابير المتصلة بحالة النساء والفتيات،

وإذ ينوّه بالجهود التي بذلتها حكومة تيمور - ليشتي لوضع الصيغة النهائية للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية التي تغطي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٣٠، وإذ يشدد على أهمية مواصلة هذه الجهود،

وإذ يشير إلى أنه رغم التقدم الذي شهدته تيمور - ليشتي في الكثير من جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لديها، وكذلك في ميدان تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، فإن البلد لا يزال يواجه الكثير من التحديات في المجالات المتصلة بالعوامل

التي تقف وراء أزمة عام ٢٠٠٦ ويلزمه مساعدة مستمرة من جانب الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تحقيق كامل إمكاناته في مجال النمو المنصف والمستدام،

وإذ يعترف بالمساهمة التي قدمتها تيمور - ليشتي في البرهنة على الأهمية البالغة لبناء المؤسسات في سياق بناء السلام بعد انتهاء النزاع،

وإذ يشدد على أهمية ضمان الاضطلاع بعملية انتخابية سلمية وشفافة لها مصداقيتها في عام ٢٠١٢ بالنسبة لتحقيق الاستقرار على الأجل الطويل في تيمور - ليشتي،

وإذ يشدد كذلك على أهمية العمل على استمرار فهم الضوابط والموازن القائمة بين المؤسسات الأساسية للدولة واحترامها،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة التيمورية لتهيئة ما يلزم لإعادة إدماج المشردين داخليا في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع التيموري بصورة كاملة،

وإذ ينوه بالدور الهام الذي تواصل البعثة أدائه في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي، وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ بالمستويات المأذون بها حاليا؛

٢ - **يحث** جميع الأطراف في تيمور - ليشتي، وخصوصا القادة السياسيين، على مواصلة العمل معا، والانخراط في حوار سياسي، وتوطيد دعائم السلام والديمقراطية وسيادة القانون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والعمل على حماية حقوق الإنسان، والنهوض بالمصالحة الوطنية في البلد، **ويؤكد من جديد** تأييده الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بهدف معالجة القضايا الحاسمة السياسية والمتصلة بالأمن التي يواجهها البلد، بما في ذلك تعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي من خلال عمليات تعاونية تشمل الجميع؛

٣ - **يطلب** إلى البعثة أن تقدم الدعم الضروري، في حدود ولايتها الحالية، للتحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠١٢، حسب طلب حكومة تيمور - ليشتي ووفقا لتوصيات البعثة المقرر الاضطلاع بها لتقييم الانتخابات، **ويشجع** المجتمع الدولي على المساعدة في هذه العملية؛

٤ - **يؤكد من جديد** أهمية مواصلة حكومة تيمور ليشتي لاستعراض وإصلاح القطاع الأمني في تيمور - ليشتي، ولا سيما ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات القوات

المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية، وتعزيز الأطر القانونية، وتوطيد الإشراف المدني على المؤسساتين الأمنيتين وآليات المساءلة فيهما، **ويطلب** إلى البعثة أن تواصل دعم حكومة تيمور - ليشتي، على النحو المطلوب، في الجهود التي تبذلها في البلد؛

٥ - **يؤكد** أهمية اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان مصداقية الشرطة الوطنية ونزاهتها، بما في ذلك تسوية أي أمور تأديبية أو تهم جنائية عالقة يواجهها ضباطها؛

٦ - **يشجع** على بذل المزيد من الجهود لإتمام استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية عن أعمال الشرطة في كل المناطق والوحدات، بناء على المعايير المتفق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة، بما فيها التدابير المتفق عليها بين الطرفين لتعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية في المناطق والوحدات المتبقية؛

٧ - **يؤيد** إعادة تشكيل عنصر الشرطة التابع للبعثة لمراعاة الطابع المتغير لدورها ووظيفتها في تيمور - ليشتي وخطة تخفيضها، وفقا لرغبات حكومة تيمور - ليشتي، والظروف القائمة في الميدان وبعد إكمال العملية الانتخابية لعام ٢٠١٢ بنجاح، وذلك على النحو الموصى به في الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام (S/2011/32)؛

٨ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل الاضطلاع مؤقتا بإنفاذ القوانين، وضمان حفظ الأمن العام في المناطق والوحدات التي لم تستأنف فيها بعد الشرطة الوطنية اضطلاعها بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة، وأن تقدم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، بعد استئنافها الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة، وذلك في حدود ولايتها الحالية، وحسبما يتفق عليه بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة؛

٩ - **يطلب** إلى البعثة أن تدعم مواصلة التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وبناء قدرتها بعد استئنافها الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية عن أعمال الشرطة في كل المناطق والوحدات، بما في ذلك عن طريق النشر السريع للعدد الإضافي من الخبراء المدنيين البالغ ١٩ خبيرا داخل عنصر الشرطة التابع لها على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، **ويعرب** عن تأييده لعمل فريق الشرطة العامل المشترك بين الشرطة الوطنية والبعثة لوضع خطة لمواصلة دعم بناء قدرات الشرطة الوطنية مع التركيز على المجالات الرئيسية الخمسة لمواصلة تطويرها المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية لفترة ٢٠١١-٢٠١٢ **ويؤكد** أهمية الدور المزمع أن تقوم به في هذا المجال الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف وأهمية تعزيز القيادة التيمورية؛

١٠ - **يشدد** على الحاجة إلى تحديث مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك بانتظام، حسب الضرورة، وإلى أن تكون متمشية تماما مع أحكام هذا القرار؛

١١ - يؤكد من جديد أهمية الجهود الجارية من أجل تحقيق المساءلة والعدالة، ويعرب عن تأييده للأعمال التي تؤديها البعثة لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في هذا الصدد في حدود ولايتها، كما يعرب عن تأييده للمبادرات الرامية إلى تعزيز مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، ويشدد على أهمية تنفيذ حكومة تيمور - ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ (S/2006/822)، بما في ذلك الفقرات من ٢٢٥ إلى ٢٢٨ من التقرير؛

١٢ - يشدد على أهمية اتباع نهج منسق إزاء إصلاح قطاع العدل، مع مراعاة التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات ومن خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة التي وضعتها الحكومة التيمورية، والحاجة المتواصلة إلى زيادة تولي التيموريين لمقاليذ الأمور وتعزيز القدرات الوطنية على أداء المهام التنفيذية الخاصة بالقضاء، بما في ذلك تدريب المحامين والقضاة الوطنيين وتخصصهم، ويؤكد على ضرورة استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي في مجال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في هذا القطاع، بالاستناد إلى التطورات الإيجابية الأخيرة، بما فيها صياغة وسن تشريعات مهمة، من قبيل القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي؛

١٣ - يطلب إلى البعثة أن تواصل جهودها لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي على تنفيذ الإجراءات التي أوصت بها لجنة التحقيق، وأن تُكيف تلك الجهود حسب مقتضيات الحال بما يعزز فعالية الجهاز القضائي؛

١٤ - يهيب بالبعثة أن تقدم الدعم لحكومة تيمور - ليشتي في ما تبذله من جهود لتنسيق التعاون من جانب الجهات المانحة في مجالات بناء القدرات المؤسسية؛

١٥ - يقر بأهمية الخطط الإنمائية التي وضعتها حكومة تيمور - ليشتي، وبخاصة الاهتمام الذي يولي للهيكل الأساسية والتنمية الريفية وتنمية قدرات الموارد البشرية، ويدعو البعثة، في هذا الصدد، إلى مواصلة التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك جميع الشركاء المعنيين، لدعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات المعنية، في وضع سياسات للحد من الفقر وتحسين التعليم وتعزيز سبل العيش المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي؛

١٦ - يشجع حكومة تيمور - ليشتي على تعزيز منظورات بناء السلام في مجالات من قبيل العمالة والتمكين، ولا سيما التركيز على المناطق الريفية والشباب، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وبخاصة في القطاع الزراعي؛

١٧ - **يطلب** إلى البعثة أن تراعي بالكامل الاعتبارات الجنسانية المبينة في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) باعتبارها مسألة شاملة خلال كامل فترة ولايتها، مع التأكيد على أهمية تعزيز قدرة القطاع الأمني على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة، **ويعيد تأكيد** قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المتعلقين بحماية المدنيين وقراره ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المتعلق بحماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التقيد الكامل في البعثة بسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأن يبقى المجلس على علم بهذه المسائل، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات عسكرية وشرطية على اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة وعلى كفالة المساءلة الكاملة في الحالات التي يتورط فيها أفراد تابعون لها في مثل هذا السلوك؛

١٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام إطلاع مجلس الأمن بانتظام على التطورات في الميدان وأن يقدم إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تقريرين يتضمنان عرضا مستكملا بشأن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية والتقدم المحرز بشأن المهام البالغة الأهمية التي يلزم إنجازها بعد الانتخابات، وبشأن التخطيط المتعلق بوجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي فيما بعد انتخابات ٢٠١٢؛

٢٠ - **يؤكد من جديد** أهمية الاستراتيجية المتوسطة الأجل والنقاط المرجعية لقياس ورصد ما يحرز من تقدم في تيمور - ليشتي، ولتقييم مستوى وشكل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي مع إبقاء النقاط المرجعية قيد الاستعراض الفعلي، **ويشدد على** أهمية أن يتولى قادة تيمور - ليشتي وشعبها، في هذه العملية، مقاليد هذه الاستراتيجية؛

٢١ - **يشجع** حكومة تيمور ليشتي والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية، على مواصلة تكتيف المناقشة الجارية بشأن استراتيجية المرحلة الانتقالية وطرائقها والإعداد للتغيرات المقبلة لطبيعة ونطاق وجود الأمم المتحدة في الميدان في فترة ما بعد انتهاء مهمة البعثة؛

٢٢ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.